

الاقتصاد غير الرسمي وغياب العدالة الضريبية



إلهامي الميرغني

مارس 2017

الاقتصاد غير الرسمي وغياب العدالة الضريبية

إلهامي المير غني

شغل مفهوم الاقتصاد غير الرسمي اهتمام الاقتصاديين والمؤسسات الدولية منذ عدة عقود. وكانت غالبية الأدبيات تفصل ما بين منظمات القطاع غير الرسمي والمشتغلين بالقطاع بلا حماية اجتماعية. وقد كانت المنظمات الدولية تتحرك في اتجاهين:

الاتجاه الأول يمثله البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسات التمويل الدولية وهو اتجاه يستهدف تنظيم القطاع غير الرسمي باعتباره مصدر للضرائب والتمويل بغض النظر عن رؤية تطوير وتنمية هذه المنشآت. لذلك كان يجري التضخيم من حجم القطاع ومساهمته في الناتج القومي لكي يتم الضغط لإجبار المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر علي التسجيل وهو ما عكسته قوانين الضرائب المصرية دون أي محاولات لتطوير وتنظيم القطاع. إضافة إلي محاولات تعديل تشريعات التأمينات الاجتماعية وتخفيض حصة صاحب العمل بغض النظر عن الحماية التي يمكن أن توفرها الأنظمة التأمينية الضعيفة والتي تضع العامل بعد مسيرة العمل في صفوف الفقراء الغير قادرين علي تدبير احتياجاتهم الاساسية نتيجة ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية. هذا هو الاتجاه الأول.

الاتجاه الثاني تمثله منظمة العمل الدولية التي أهتمت بهذه المشكلة منذ منتصف السبعينات ، وركز خبراء المنظمة جهودهم علي بحث السمة غير المنظمة في مختلف بلدان العالم. وبعد ان تبنت المنظمة مفهوم " القطاع غير المنظم " في السبعينات ، تطورت رؤيتها في مؤتمر العمل الدولي المنعقد عام 2002 وربطت في توصياتها بين شروط العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم الذي أصبح يشكل رؤية متكاملة وتناول مختلف لهذا القطاع علي المستويات القطرية وعلي المستوي الدولي. بل وتوسعت المنظمة في رؤيتها لتمتد الي العمل العارض والهش داخل الاقتصاد المنظم. بذلك تطور المفهوم من ظاهرة علي نطاق "القطاع" إلي ظاهرة علي نطاق الاقتصاد ، ومن مفهوم قائم علي المنشأة إلي مفهوم لا يشمل وحدة الانتاج فحسب بل أيضا خصائص الوظيفة أو العامل.

لقد أوضحت دراسات منظمة العمل الدولية للسمة غير المنظمة ، أن الجهات الفاعلة في القطاع غير المنظم تفتقر إلي الحماية الاجتماعية ، ولا تمارس الحقوق في العمل وتعاني من نقص في التمثيل والأصوات في مكان العمل. فهي بالتالي لا تتمتع بالإعانات التي توفرها الدولة ولهذا السبب فإن الاقتصاد غير المنظم يفتقر إقتقاراً كبيراً إلي الحماية ويتسم

بالهشاشة. وقد حددت تقديرات منظمة العمل الدولية عام 2002 الاقتصاد غير المنظم بحوالي 72% من العمالة غير الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 71% في آسيا ، 51% في أمريكا اللاتينية و 47% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (1)

وأكدت المنظمة أن معظم الأشخاص الذين ينشطون في الاقتصاد غير المنظم يعيشون في حالة فقر ويكسبون مداخيل متدنية ، ولا توافر لهم وضعيتهم في الاقتصاد غير المنظم ما يكفي من العناصر لتحديد " الخيارات ". لذلك تظل الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم خارج الدوائر الرئيسية لسوق التبادل ونظم الحماية التي تنهض الدولة بأعبائها.

حدد المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل عام 2003 فئات العمل التي يشملها " الاقتصاد غير المنظم " وهشاشة ظروف العمل في هذا الاقتصاد الذي يشمل الفئات التالية:

١. العاملون لحسابهم الخاص (يعملون لحسابهم الخاص بدون مستخدمين) في منشأتهم الخاصة في القطاع غير المنظم.
٢. أصحاب العمل (يعملون لحسابهم الخاص ولديهم مستخدمين) في منشأتهم الخاصة في القطاع غير المنظم.
٣. العمال المساهمون من أفراد الأسرة ، بغض النظر عن نوع المنشأة .
٤. أعضاء تعاونيات المنتجين غير المنظمة (تعاونيات لم تنشأ بوصفها كيانات قانونية).
٥. المستخدمون الذين يشغلون وظائف غير منظمة علي النحو المحدد وفقاً لعلاقة الاستخدام (وظائف غير خاضعة في القانون أو في الممارسة ، لتسريعات العمل الوطنية أو ضريبة الدخل أو الحماية الاجتماعية أو استحقاق لإعانات معينة مرتبطة بالعمل) أجازة سنوية أو أجازة مرضية مدفوعة الأجر وما إلي ذلك).
٦. العاملون لحسابهم الخاص ،الذين يعملون في مجال إنتاج السلع من أجل تلبية احتياجات أسرهم المعيشية فقط.

كما حددت منظمة العمل الدولية العوامل التي تدفع إلي السمة غير المنظمة وهي تشمل :

١. الفقر والذي يعد وقلة فرص الحصول علي سبل الرزق من أهم عوامل السمة غير المنظمة. كما أن شح فرص العمل في الريف يدفع الي الهجرة الي القطاع غير المنظم في الحضر. وبالتالي يتناسب نمو الاقتصاد غير المنظم طردياً مع زيادة الفقر.
٢. ضعف قدرة القطاع الصناعي علي الاستيعاب بما يدفع بفائض سوق العمل للبحث عن فرص عمل يوفرها لهم الاقتصاد غير المنظم.

٣. هياكل الانتاج المتغيرة أدت الي تفكيك عمليات الانتاج والتعاقد عليها من الباطن بما ساهم في انتشار منشآت القطاع غير المنظم والتي ترتبط بالاقتصاد المنظم وتوفر له العديد من المدخلات.
٤. إعادة الهيكلة الاقتصادية.فقد ساهمت عمليات الخصخصة وإعادة الهيكلة في بعض البلدان للمزيد من نمو الاقتصاد غير المنظم.وكلما توسعت الدول في إعادة الهيكلة كلما زاد حجم الاقتصاد غير المنظم.
٥. الأزمات الاقتصادية والضغط علي العمالة المنظمة والتي تدفع لتوسيع نطاق الاقتصاد غير المنظم.

الاقتصاد غير الرسمي ومساهمته الاقتصادية

خضع تعريف وقياس حجم المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي باهتمام الاقتصاديين منذ نهاية سبعينات القرن العشرين.وفي دراسة ريم عبدالحليم عرفت الاقتصاد غير الرسمي بأنه " مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تستطيع الدولة معرفة حجمها.و غالباً ما شمل هذا المفهوم عملية التشغيل الذاتي والعمل في المؤسسات غير المسجلة حكومياً ، ولكنه توسع ليضم جميع العاملين بأجر الذين لا يحصلون علي نظم الحماية الاجتماعية ". (2)

في مايو 2014 عقد لقاء بالمشاركة بين المركز المصري للبحوث الاقتصادية واتحاد الصناعات المصرية قدر حجم الأنشطة غير الرسمية في مصر بما يعادل نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي ، تنتجها 2.7 مليون منشأة يعمل بها 5 ملايين عامل ، تمثل 66% من مجموع العمالة غير الزراعية في القطاع الخاص.وهو ما سنحاول التأكد منه في الجزء الثاني من الدراسة.

كما رصدت ريم في دراستها لملاحظة هامة من خلال التتبع التاريخي للمنشآت وفق مسح التشغيل وسوق العمل لعامي 2006 و 2012 . حيث تراجع نسبة من يمسكون الدفاتر المحاسبية من منشآت القطاع في غالبية مناطق الجمهورية ، وتراجع نسبة الرسمية في ريف الوجه القبلي وحضره علي الخصوص.بينما زادت الرسمية دون إمساك دفاتر محاسبية بنسبة طفيفة للغاية في باقي مناطق الجمهورية.وهو ما يضاعف ويزيد من مشكلة المحاسبة الضريبية مع هذه المنشآت.

كذلك عرضت نتائج الدراسة التي تعدها جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي لمؤشر مناخ الأعمال للمنشآت متناهية الصغر. ووجد المسح الأخير في 2012 أن نحو 47% من المنشآت الصغيرة في الاسكندرية تعمل

بدون ترخيص من الأساس، وبالسؤال عن أسباب عدم وجود ترخيص كان السبب الأكثر وضوحاً هو تعقد الإجراءات تلاه أن المنشآت لا تعلم كيفية الحصول عليه. من الملفات للنظر في المسح كذلك أن مالا يتعدى 27% من منشآت العينة المبحوثة أكد وجود فائدة إيجابية من وجود الترخيص في حال الحصول علي قرض! بينما 80% من المنشآت المرخصة حصلت عليه خوفاً من الغرامات ، 74% من المنشآت حتي التي تحمل بطاقة ضريبية – لم تقدم إقرار ضريبي لل 12 شهر المنقضية وقت البحث.

أوضحت عالية المهدي ومدحت حسنين وعبدالله شحاته عام 2000 أن عدد الوحدات غير الرسمية قد نما بشكل ملموس خلال السنوات العشر الأخيرة في القرن العشرين ، فلقد زاد عددها من 2.5 مليون وحدة عام 1988 إلي 3.8 مليون وحدة عام 1998 بزيادة تناهز ال 50% ويبلغ عدد الوحدات غير الرسمية نحو 85% من إجمالي الوحدات الصغيرة الحجم. وارجعت ذلك إلي نمو دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وتراجع معدلات الهجرة الخارجية وتباطؤ معدلات نمو التشغيل العام. ويقدر عدد فرص العمل التي قدمها القطاع غير الرسمي في نهاية التسعينات بما يقرب من 10 مليون فرصة عمل، علماً بأن نصف هذا العدد يعتبر عمالة دائمة ومستقرة. (3)

تعكس نتائج دراسة عالية وحسنين تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بعد دخول برنامج ما يسمى " الإصلاح الاقتصادي " حيز التنفيذ وبدأ الخصخصة وإطلاق يد القطاع الخاص وقوي السوق وتعميق التبعية. وبذلك فإن نصف فرص العمل التي استوعبها الاقتصاد غير الرسمي (حوالي 5 مليون فرصة عمل) هي فرص عمل هش ومحروم من الحماية الاجتماعية. كما ان قياس أثر هذا النمو علي تدهور الانتاج والانتاجية والنمو في قطاعي الزراعة والصناعة وضعف التنافسية لنعرف مخاطر توسع هذا القطاع في ظل غياب رؤية تنموية تحقق العدالة والاستدامة.

يعبر الخبير الاقتصادي(هرتا دوسوتو) عن الاتجاه الذي تتبناه بعد المؤسسات الدولية حيث بالغ في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر بنحو 395 مليار دولار أي ما يعادل 2.4 تريليون جنيه مصري، في حين قدرت دراسة لاتحاد الصناعات القيمة بحوالي تريليون جنيه مصري. ويرجع الفرق بين الرقمين إلي أن دوسوتو اعتمد قيمة الأصول العقارية غير المسجلة بالعشوائيات ضمن الاقتصاد غير المنظم في حين اعتمد اتحاد الصناعات قيمة رأس المال المتداول بتلك السوق.

اتحاد الصناعات بلور رؤية أعدتها لجنة الضرائب بالاتحاد وقدرت حجم السوق (الرسمية تريليون ونصف والسوق غير الرسمية تريليون جنيه) وفقا لنسب التحصيل العالمية، واسترشدت الدراسة بنسب التحصيل الحالية علي أساس عدم توافر الآلية المتمثلة في عجز الكوادر المدربة لدى مصلحة الضرائب وعدد العاملين بجانب البنية التشريعية اللازمة لتطبيق الدراسة. وأوضحت الدراسة أن قيمة الضرائب المستحقة علي السوق غير الرسمية وغير المحصلة سواء كانت ضرائب مبيعات أو عامة في حدود مائة وخمسين مليار جنيه علي الأقل حسب نسب التحصيل الحالية مقابل أكثر من مائتي مليار جنيه حجم الضرائب المحصلة علي السوق الرسمية، مشيرة إلي أن نسبة تحصيل الضرائب تقل عن 15% علما بأن متحصلات الضرائب بالدول التي تتماثل دخولها مع مصر تصل إلي 27%. (4)

أما عمرو عدلي فيري أنه درج المسئولون في مصر في السنوات الأخيرة على الحديث عن دمج القطاع غير الرسمي، ويكون هذا عادة إما في إطار الحديث عن التسجيل القانوني للأنشطة الاقتصادية والمنشآت التي تعمل بلا ترخيص، وإما عن توسيع القاعدة الضريبية بضم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ويعرف القطاع غير الرسمي بأنه إجمالي قيمة الأنشطة الاقتصادية التي تجرى بمعزل عن التسجيل القانوني لدى الدولة، أي أن القطاع غير الرسمي هو مجمل الأنشطة الاقتصادية التي تغيب عن نظر الدولة ولا تظهر في سجلاتها ولا تخضع من ثم لا لتنظيمها ولا لرقابتها ولا لتحصيل الضرائب، وقد قيم الاقتصادي البارز فريدريك شنايدر نصيب مثل هذه الأنشطة غير المسجلة أو غير الرسمية في إجمالي الناتج المحلي المصري في دراسة له صدرت في ٢٠٠٧ بما يتراوح بين ٤٠ إلى ٦٠ ٪، وهو ما يعني أن الأنشطة غير الرسمية هي صاحبة النصيب الأكبر من توليد الدخل في مصر. (5)

ويوضح عدلي أن القطاع غير الرسمي المحتسب في دراسة شنايدر وغيرها من الدراسات الإحصائية والاقتصادية لا يعنى فحسب المنشآت أو الأنشطة غير المسجلة أو غير المرخص بها أو متناهية الصغر والتي تجرى على هامش العلاقات الأسرية أو علاقات الجيرة كطبخ الطعام أو تقشير الخضراوات والبطاطس إنما يقصد بها إجمالي القيم الاقتصادية لعمليات تجرى بدون أن تسجلها الدولة رغم وجوب هذا قانونا، حتى ولو كانت هذه العمليات الاقتصادية تصدر عن منشآت مسجلة ولها سجلات صناعية وتجارية وتتنعم بالتراخيص المطلوبة وتحفظ ببطاقات ضريبية فعلى سبيل المثال التهرب الضريبي جزء من الاقتصاد غير الرسمي وهنا يجب أن نتخلى عن لفظة القطاع غير الرسمي لأنه ليس قطاعا منفصلا عن القطاع الرسمي بل هو نمط معين من الممارسات الاقتصادية لأن التهرب الضريبي يستند إلى إخفاء عمليات اقتصادية وقيم من شركات عن سجلات الدولة. وينضم للتهرب الضريبي العمالة

غير الرسمية فى الاقتصاد المصرى، والتى تشمل كل العاملين بغير عقود رسمية ولا تأمينات، ويشكلون ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالى العاملين فى مصر على أقل تقدير، وهؤلاء العاملون قد يكونون موظفين لدى شركات مسجلة كما هو الحال فى قطاع البناء والتشييد والذى تمثل العمالة غير الرسمية ٩٠٪ من الإجمالى ولكن عمل هؤلاء والأجور التى يتلقونها لا يتم تسجيلها كما أن اشتراكاتهم واشتراكات أرباب عملهم لا تدفع للتأمينات مما يضم هؤلاء للاقتصاد غير الرسمى حتى ولو كانوا يعملون لدى شركات مسجلة قانونيا لدى الدولة. وكذا الحال مع كافة التعاملات التى قد تقوم بها كيانات اقتصادية مسجلة قانونا ولكن بلا عقود رسمية يتمخض عنها قيم اقتصادية لا يتم تسجيلها لدى الدولة بأى حال من الأحوال كالحال مع المحال التجارية التى تبيع جزءا من بضاعتها من خلال باعة متجولين أو أصحاب فرشات غير مسجلين أو التى تبيع بضائعها بدون فواتير بغية التهرب الضريبى.

إذن فإن القطاع غير الرسمى ليس قطاعا بالمعنى الذى يوحى بأنه موجود بمعزل عن ما يمكن اعتباره القطاع الرسمى بل إن العلاقة بينهما أكثر سيولة وأشد تداخلا بكثير على نحو لا يجعل كلمة قطاع غير رسمى ذات معنى واضح، ولذا يفضل استخدام "الاقتصاد غير الرسمى" فى المقابل للدلالة على الأنشطة والمعاملات والقيم الاقتصادية التى تغيب عن التسجيل طبقا للقانون، ومن هنا فإن اختزال دمج ما يسمى بالقطاع غير الرسمى فى عملية تسجيل المنشآت والأنشطة غير الرسمية هو أمر غير سليم، ويقصر المنظور على أنشطة اقتصادية هى فى حقيقتها منخفضة الإنتاجية (كحال الباعة المتجولين على سبيل المثال) وغالبا ما تكون أنشطة محدودة القيمة يمارسها فقراء المدينة والريف بغرض كسب قوت اليوم بما لا يجعلها مادة للتحصيل الضريبى حقا.

ويرى عدلى إن علاج مشكلة الاقتصاد غير الرسمى يتطلب إذن الذهاب إلى ما وراء تبسيط إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص إلى حصر جوانب السياسات المختلفة التى تشهد حضورا كثيفا للاقتصاد غير الرسمى خاصة مجال الضرائب (التهرب الضريبى) ومجال العمل (العمالة غير المسجلة وغير المنتظمة).

كما نشر عمرو عدلى مقال آخر أوضح فيه نتائج تقرير لمنظمة العمل الدولية صادر فى ٢٠١٣ توصل إلي أن ٩١.١٪ من الشباب العاملين فى مصر يمكن تصنيفهم كعمالة غير رسمية، ٣٦.٥٪ منهم من يعمل فى القطاع غير الرسمى - أى منشآت غير مسجلة قانونا - بينما يعمل ٦٣.٥٪ فى القطاع الرسمى ولكن يفتقدون الأمان الوظيفى الذى يفترض أن يأتى مع العمل لدى منشآت فى القطاع الرسمى كالتمتع بالإجازات المرضية والسنوية ودفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية، وذلك طبقا لتقديرات سنة ٢٠١٢، ويخلص التقرير إلى أن الاقتصاد

المصري قد شهد خلقا موسعا للوظائف غير الرسمية في العقد الماضي، وهو ما يعكس هذا التركيز الكبير للوظائف غير الرسمية بين قطاعات الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل. وإجمالاً فإن الجهاز المركزي للمحاسبات يفيد أنه في ٢٠١٢ كان ٤٦٪ من إجمالي العاملين في مصر يعملون في منشآت خارجية - وهو تصنيف عادة ما يفيد العمل في القطاع غير الرسمي - فيما اقتصر نصيب القطاع الخاص الرسمي - منشآت داخلية - على ما هو دون ٢٥٪ من إجمالي العاملين، ضمنهم بالطبع عمالة غير رسمية.

لذلك يتساءل عدلي، هل تملك الحكومة رؤية لغياب الرسمية عن القوة العاملة أم أن جهود مد القطاع الرسمي تنحصر فحسب على تسجيل المنشآت الاقتصادية، وتحصيل المعلومات الكافية عنها لجمع الضرائب والرسوم لخزانة الدولة؟ هل جرى التفكير في وسائل لتعديل نظم الحماية الاجتماعية بما يحقق حداً أدنى من الانتظام للعمالة وحداً أدنى من الأمان الوظيفي؟ وهل ثمة رؤية لكيفية الرقابة على المنشآت الاقتصادية - خاصة في القطاع الرسمي - التي توسعت في توظيف العاملين لديها بدون عقود أو على نحو غير منظم ومؤقت وبدون دفع الاشتراكات؟ أم أن اللارسمية ستظل لارسمية المنشآت والضرائب دون التطرق للعمالة؟ (6)

الاقتصاد غير الرسمي

محاولة قياس الاقتصاد غير الرسمي في مصر تحتاج الي استخدام أكثر من طريقة للقياس لكي نتعرف علي حجم القطاع وتنوعاته المختلفة .وفقا لمصادر البيانات المختلفة وتوجهاتها .

١. نتائج بحث القوي العاملة 2014 (7)

توصلت دراسة القوي العاملة بالعنية لعام 2014 عن بعض المعلومات التي تساهم في معرفة حجم الاقتصادي غير الرسمي :

- 11.3 مليون مشغل يعملون في القطاع الخاص خارج المنشآت وهم يمثلون 46.7%
- من المشغلين في مصر عام 2014.
- الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام يوظف 25% من المشغلين بينما يوظف القطاع الخاص داخل وخارج المنشآت وقطاع الاستثمار 18 مليون مشغل يمثلون 75% من المشغلين في مصر.
- 10.1% من المشغلين في القطاع الخاص المنظم (داخل المنشآت) يعملون في أعمال مؤقتة.

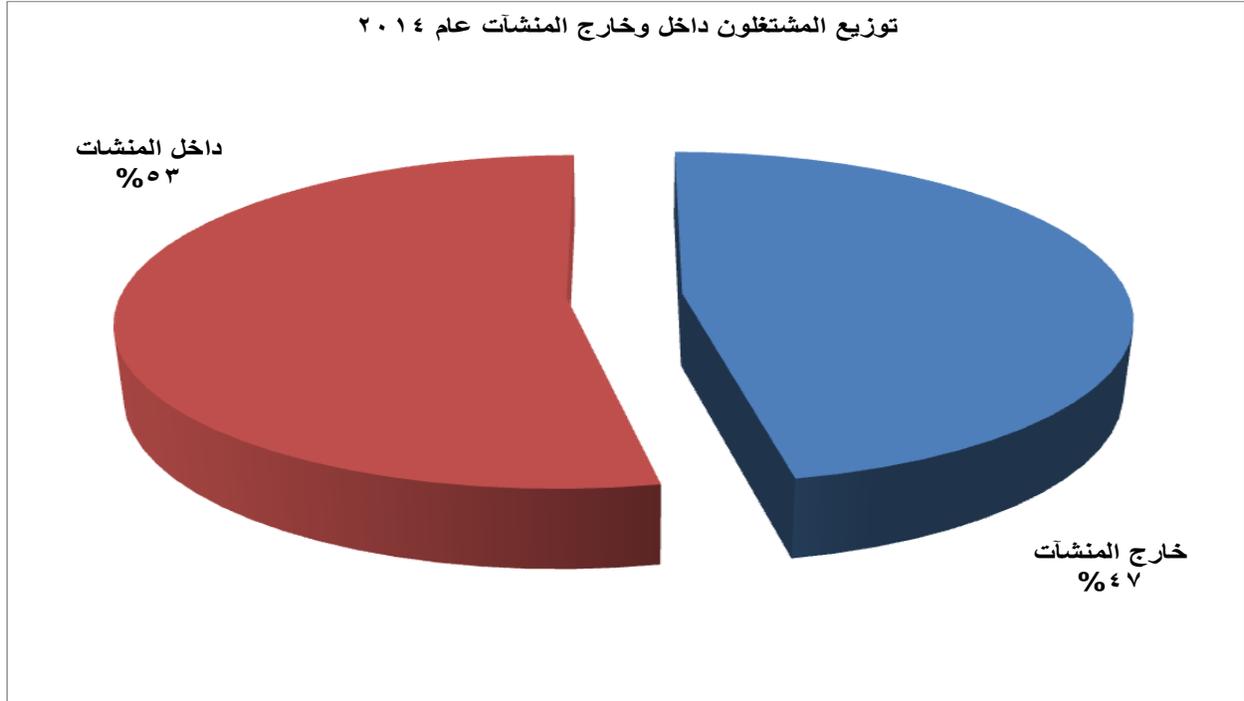
- من بين 11.3 مليون يعملون خارج المنشآت يوجد 30.6% يعملون عمل موسمي و 39% يعملون في عمل متقطع. (8).

إذا تأملنا الحماية الاجتماعية وشروط العمل اللائق للمشتغلين في مصر نجد الآتي :

- 0.05% من موظفي الحكومة يعملون بدون عقود قانونية و 2.1% من عمال القطاع العام و 55.8% من عمال القطاع الخاص داخل المنشآت و 98.9% من عمال القطاع الخاص خارج المنشآت ، 5.7% من عمال الاستثمار يعملون بدون عقود قانونية.
- 3.4% من موظفي الحكومة يعملون بشكل غير دائم و 4.6% في القطاع العام و 25.1% من القطاع الخاص داخل المنشآت و 84.2% من القطاع الخاص خارج المنشآت يعملون بشكل غير دائم وتصل النسبة الي 18.1% من عمال الاستثمار وبما يعكس غياب الاستدامة .
- العمال غير مشتركين في التأمينات الاجتماعية فهم 2.3% من موظفي الحكومة و 4% من عمال القطاع العام و 56.2% من عمال القطاع الخاص خارج المنشآت و 88.1% من عمال القطاع الخاص خارج المنشآت و 12.7% من عمال الاستثمار.
- العمال غير المشتركين في التأمين الصحي 3% من موظفي الحكومة و 6.2% من عمال القطاع العام ، 75% من عمال القطاع الخاص داخل المنشآت ليس لديهم تأمين صحي وترتفع النسبة إلي 98.2% من القطاع الخاص خارج المنشآت وتصل 26.2% من عمال الاستثمار.
- وإذا كان الانخراط في النقابات العمالية هو أحد معايير العمل اللائق فإن 45.5% من موظفي الحكومة ليسوا اعضاء في نقابات عمالية او مهنية 54.5% من عمال القطاع العام و 88.2% من عمال القطاع الخاص خارج المنشآت و 94.2% من عمال القطاع الخاص خارج المنشآت و 72.5% من عمال الاستثمار .

هذه بعض مؤشرات غياب شروط العمل اللائق واتساع العمل الهش بحيث لا يقتصر علي الاقتصاد غير الرسمي فقط بل يمتد ليشمل أجزاء من القطاع الرسمي بل وحتى الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.

توزيع المشتغلون داخل وخارج المنشآت عام ٢٠١٤

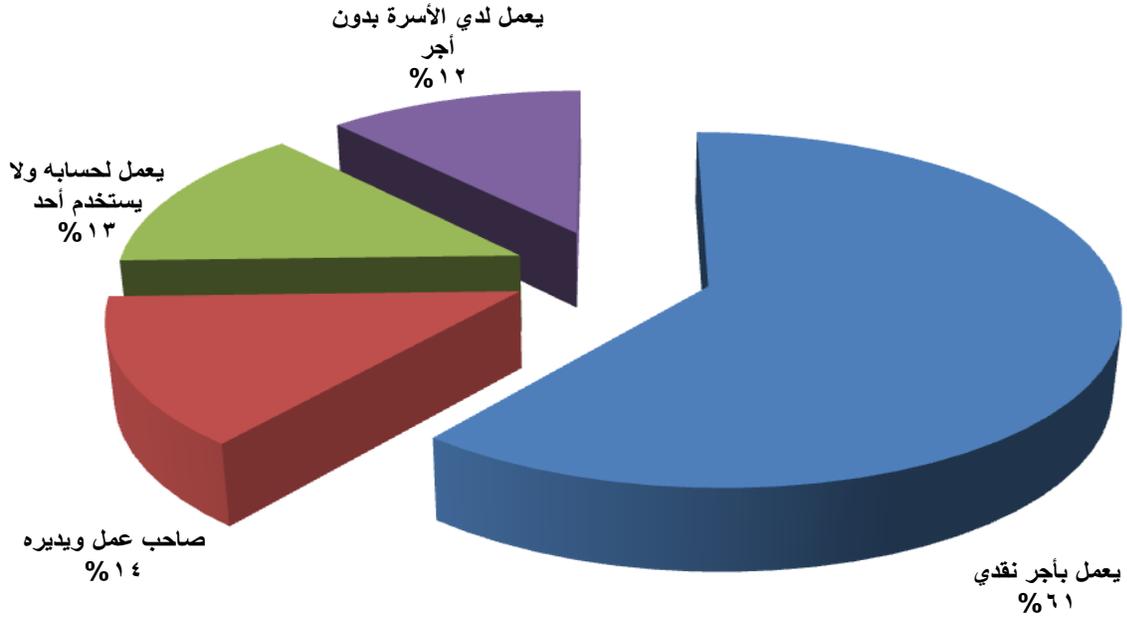


إذا الهشاشة هي سمة عامة في سوق العمل المصري تشمل كل القطاعات بما فيها أجزاء من موظفي الحكومة والقطاع العام والاستثمار ونسبة أكبر في القطاع الخاص المنظم ، أما القطاع الخاص غير المنظم فهو يعمل مجرداً من أي حماية اجتماعية.

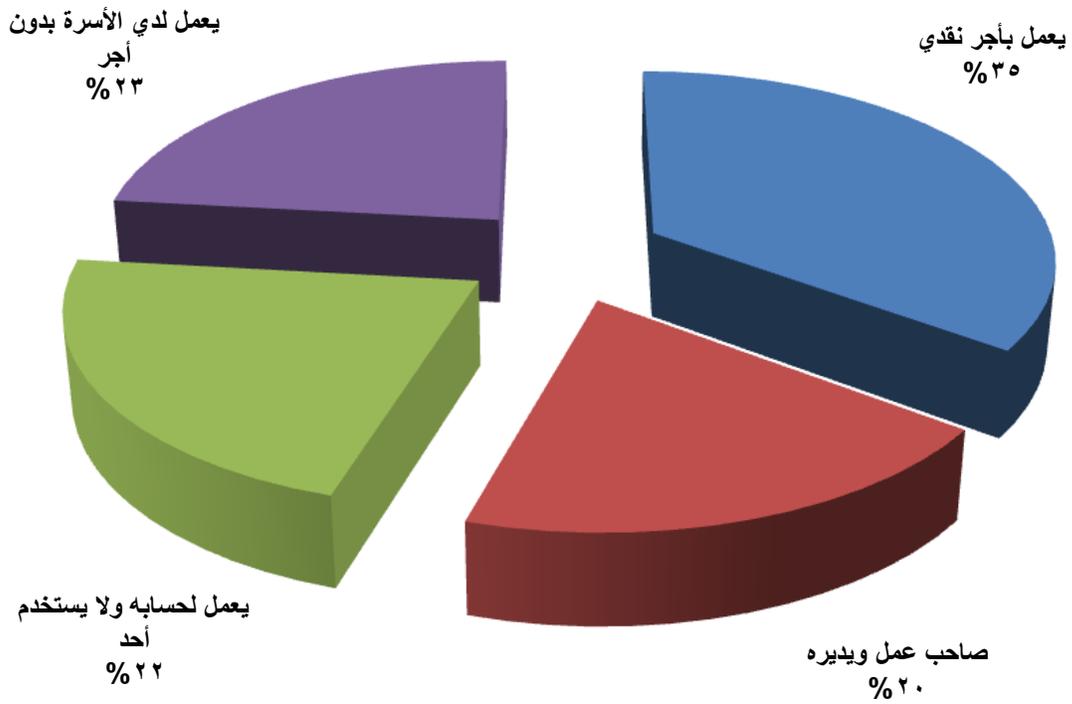
أما إذا تأملنا هيكل سوق العمل وفقاً للتصنيف الإحصائي الذي أقرته منظمة العمل الدولية وعرضت نتائجه ضمن بحث القوي العاملة عام 2014 نجد الآتي :

- 12.9 مليون يعملون داخل منشآت القطاع الحكومي والعام والخاص والاستثمار ويمثلون 53.3% من المشتغلين و 11.4 مليون يعملون خارج المنشآت يمثلون 46.7% من المشتغلين.
- 14.8 مليون يعملون بأجر نقدي منهم 73% داخل المنشآت و 27% خارج المنشآت.
- يوجد 3.3 صاحب عمل ويديره ويستخدم آخرين منهم 33.4% داخل المنشآت و 66.6% خارج المنشآت .
- يوجد 3.3 مليون يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحد منهم 24.1% داخل المنشآت و 75.9% خارج المنشآت.
- 2.9 مليون يعملون لذي الأسرة بدون أجر منهم 8% داخل المنشآت و 92% خارج المنشآت.

توزيع المشتغلون حسب الحالة العملية عام ٢٠١٤



توزيع المشتغلون خارج المنشآت حسب نظام التشغيل عام ٢٠١٤



كما جاءت نتائج بحث القوي العاملة 2015 لتؤكد وجود 23.8% يعملون في الحكومة والقطاع العام و 27.4% يعملون في القطاع الخاص داخل المنشآت و 46.7% يعملون في القطاع الخاص خارج المنشآت و 1.7% يعملون في قطاع الاستثمار . بذلك انخفض التشغيل الحكومي من 25.2% عام 2014 إلي 23.8% عام 2015 وبما يعكس التوجه لخفض العمالة بالقطاع الحكومي والعام وهو ما يدفع بجزء منهم للعمل بالاقتصاد غير الرسمي .

٢. نتائج التعداد الاقتصادي 2013

نشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النتائج الأولية للتعداد الاقتصادي والتي اتضح منها وجود 2.4 مليون منشأة في مصر.

التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً لحجم المنشأة بإجمالي الجمهورية

فئات عدد المشتغلين	عدد المنشآت	%
أقل من 10	2,336,239	96.9
10 - 24	53,797	2.2
25 - 49	10,602	0.5
50 فأكثر	9,727	0.4
الإجمالي	2,410,365	100

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد الاقتصادي 2012/2013 صفحة 2 .

- 35.6% من المنشآت تعمل في تجارة الجملة والتجزئة و 25.9% تعمل في الصناعات التحويلية و 6.8% تعمل في خدمات الغذاء.
- تستوعب المحافظات الحضرية 40% من العمالة ومحافظات الوجه البحري 32.5% ومحافظات الوجه القبلي 25.3% ومحافظات الحدود 2.3%.
- المنشآت الأقل من 10 مشتغلين تستوعب 55.9% من إجمالي عدد المشتغلين و 32.4% من المشتغلين يعملون في المنشآت 50 مشتغل فأكثر.
- يعكس تفاوت حجم المنشآت تفاوت كبير في الأجور ، فالمنشآت التي يعمل بها أقل من 10 مشتغلين بلغ أدنى متوسط سنوي للأجور 10.8 ألف جنيه أي 900 جنيه شهرياً ، بينما المنشآت التي يعمل بها 50 مشتغل فأكثر أعلى متوسط سنوي للأجور 46.8 ألف جنيه أي 3.9 ألف جنيه .

- يوجد تفاوت كبير بين الأجور نتيجة أحجام المنشآت وعدد المشتغلين بها لصالح المنشآت الكبيرة. أما المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فبجانب انخفاض قيمة الأجور بها تعمل بدون أي غطاء من الحماية الاجتماعية.
- المنشآت التي يعمل بها 50 مشتغل فأكثر تساهم بنسبة 76.1% من الانتاج التام و 75.1% من القيمة المضافة الإجمالية ، بينما المنشآت التي يعمل بها أقل من 10 مشتغلين لم تساهم سوي بنسبة 12.8% من الانتاج التام و 13.6% من القيمة المضافة الإجمالية .
- المنشآت التي يعمل بها أقل من 25 عامل لم تحقق سوي 1.6% فقط من التكوين الرأسمالي الثابت بينما حققت المنشآت التي يعمل بها 50 مشتغل فأكثر 95.3% من التكوين الرأسمالي الثابت .

تؤكد نتائج التعداد الاقتصادي أنه رغم أن المنشآت التي يعمل بها أقل من 10 مشتغلين موزعين علي 2.3 مليون منشأة ، تمثل 96.9% من المنشآت في مصر تدفع لعمالها أجور أقل وساهمت بحوالي 12.8% من الانتاج التام و 13.6% من القيمة المضافة الإجمالية .

٣. مؤشرات بحث العمالة خارج المنشآت 2015

أعدّه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في إطار استكمال التعداد الاقتصادي 2013/2012 لرصد تقديرات حجم المشتغلين بالقطاع غير الرسمي .ووفقاً لنتائج هذه الدراسة :

- يعمل بالقطاع 4.6 مليون مشتغل منهم 96.2% من الذكور و 3.8% مشتغل من الإناث.
- بعض الأنشطة خارج المنشآت لا توجد بها عمال نسائية مثل التشييد والبناء ، والوساطة المالية والتأمين.
- 62.8% من المشتغلين في نشاط الإمداد المائي والصرف الصحي و 50.3% من خدمات أفراد الخدمة المنزلية و 45.4% من المشتغلين في تجارة الجملة والتجزئة و 42.2% من المشتغلين في الصناعات التحويلية أميين .
- القطاع يوفر فرص التشغيل للعمالة غير المؤهلة وتقل قدرته علي تشغيل العمالة من حملة الشهادات العليا.
- 46% من المشتغلين خارج المنشآت يعملون بمهنة الحرفيين ومن إليهم وخاصة في الصناعات التحويلية والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء .

- 47.2% يعملون بشكل دائم ونصف المشتغلين يعملون بشكل متقطع .
- يشكل العمل المتقطع نسبة 82.4% في العقارات والتأجير 77.2% في تجارة الجملة والتجزئة و 72% في خدمات الغذاء والإقامة و 71% في نشاط التشييد والبناء ،
- 70.1% في نشاط الصناعات التحويلية . وبما يعكس عدم استمرارية التشغيل بالقطاع.
- قدرت القيمة المضافة بنحو 91.6 مليار جنيه منها 50.9% من نشاط التشييد والبناء و 26.6% من نشاط النقل والتخزين.
- أعلى نسبة تشغيل خارج المنشآت في ثلاث مهن رئيسية هي الحرفيين 46% يليهم مشغولوا الماكينات وعمال تجميع مكونات الانتاج 29.2% ثم عمال المهن العادية 20.9%.

يتضح من نتائج بحث العمالة خارج المنشآت أنها أكثر جاذبية للعمالة الأمية ومتوسطة ومنخفضة المهارة وحملة المؤهلات المتوسطة . ويشكل العمل المتقطع سمة رئيسية للتشغيل بالقطاع. كما أن قطاعات التشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية هي أهم ثلاث قطاعات تشغيل .

٤. تقديرات وزارة التجارة والصناعة

بحثنا أيضاً عن حصر وزارة التجارة والصناعة وقطاع تنمية صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة . قصرنا البحث عن آخر حصر للمشروعات الصغيرة في الأنشطة الصناعية حيث يوجد 397.5 ألف مصنع صغير يعمل بها 852.5 ألف مشغل ، 1.8 مليون منشأة صغيرة تعمل في الأنشطة التجارية والخدمية ويعمل بها أكثر من 3 مليون مشغل. 43.6 ألف مشروع صغير للأنشطة الزراعية والانتاج الحيواني يعمل بها 86.2 ألف مشغل.

بذلك يكون قطاع الأنشطة والتجارية والخدمية هو الأكبر من حيث عدد المنشآت وعدد المشتغلين يليه القطاع الصناعي ثم القطاع الزراعي .

عرضنا من خلال عدة مصادر لمحاولات رصد وتحليل حجم وتوصيف الاقتصاد غير المنظم .

- تقدير بحث القوى العاملة عام 2014 نجد 11.3 مليون مشغل يعملون في القطاع الخاص خارج المنشآت وهم يمثلون 46.7% من المشتغلين في مصر عام 2014، 3.9 مليون يعملون بأجر نقدي خارج المنشآت ، 2.2 مليون يعملون كصاحب عمل يديره ويستخدم آخرين بينما يوجد 2.5 مليون يعملون لحسابهم ولا يستخدمون احد خارج المنشآت بينما يوجد 2.6 مليون يعملون لذي الأسرة بدون أجر خارج المنشآت.

- نتائج تعداد المنشآت فيحصر 2.3 مليون منشأة يعمل بها أقل من 10 عمال ، وتوظف 5.2 مليون مشغل يشكلون 55.8% من المشتغلين في المنشآت.
- نتائج بحث تعداد العمالة خارج المنشآت فقدر عدد المشتغلين بنحو 4.6 مليون مشغل منهم 82.4% يعملون بشكل متقطع و منهم 46% يعملون في مهن حرفية.
- تقديرات وزارة التجارة والصناعة وقطاع تنمية صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة .فقد حصر المشتغلين بالمشروعات الصغيرة في الأنشطة الصناعية بنحو 852.5 ألف مشغل،والأنشطة التجارية والخدمية يعمل بها أكثر من 3 مليون مشغل، الأنشطة الزراعية والانتاج الحيواني تشغل 86.2 ألف مشغل. أي إجمالي العمالة بالمشروعات الصغيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية 3.9 مليون مشغل.

بذلك نتحدث عن عمالة يستوعبها القطاع تتراوح ما بين 4 إلى 5 مليون مشغل بخلاف أكثر من 6 مليون صاحب عمل أو يشتغلون لدي الأسرة بدون أجر خارج المنشآت.

النظام الضريبي وغياب العدالة

يعتمد النظام الضريبي فيما يتعلق بقانون ضرائب الدخل علي القانون 91 لسنة 2005 وتعديلاته ولائحته التنفيذية ، إضافة الي قرار وزير المالية رقم 54 لسنة 2012 بشأن تحديد قواعد وأسس محاسبة المنشآت الصغيرة ، وتعليمات وزارة المالية رقم 12 لسنة 2012 في نفس الشأن.

وإذا كان النظام الضريبي المصري بشكل عام يفتقد للعدالة الضريبية ، فإن واقع المحاسبة الضريبية في الاقتصاد غير الرسمي تعتبر نموذج من نماذج الغياب الصارخ للعدالة ودافع لعدم التسجيل والتنظيم لكي لا يضع الممول مشروعه تحت رحمة مقصلة قانون لا يراعي خصوصية القطاع الذي يتعامل معه ويساوي بين الجميع .وعلي سبيل المثال بعد ان كان سعر الضريبة علي شرائح الدخل الأعلى تصل إلي 30% ورغم كل المطالب بالضرائب التصاعدية . تم تخفيضها لتصل الي 22.5% علي النحو التالي:

- يخصم من إجمالي الدخل 6500 جنيه مقابل الأعمال العائلية في ضريبة الأجور والمرتبات فقط ولا يتمتع المشتغلين في باقي القطاعات والعاملون لحساب أنفسهم لأي أعفاءات للاعباء الاقتصادية والاجتماعية والعائلية ويخضع باقي الدخل للضريبة وفق الشرائح الآتية :

الضريبة المستحقة	سعر الضريبة	
2350	10%	- الشريحة الأولى من 6500 حتى 30000
2250	15%	- الشريحة الثانية من 30000 حتى 45000
31000	20%	- الشريحة الثالثة من 45000 حتى 200000
	22.5%	- الشريحة الرابعة أكثر من 200000

من العجيب ان تظل وزارة المالية ومصلحة الضرائب متمسكة بقيمة الدخل المعفي من الضرائب في سنة 2017 للاعباء العائلية عند 6.5 ألف جنيه وفي ظل معدلات التضخم المنفلت وفي ظل حديث منذ 2011 عن حد أدني للأجور 1200 جنيه. كما ان مدي الشريحة الأولى صغير لأنه يخضع من يبلغ دخله 30 ألف جنيه لضريبة 10%. ومدي هذه الشريحة 23.5 ألف جنيه.

مدي الشريحة الثانية 15 ألف جنيه وتدفع عنه 15% ضريبة ، بينما مدي الشريحة الثالثة 155 ألف جنيه وتدفع 20% ، بينما الشريحة الرابعة لأعلي فئات الممولين فهي مفتوحة تضم كل من هم فوق 200 ألف جنيه بنفس سعر الضريبة .

من يبلغ دخله 200 ألف جنيه او 2 مليون جنيه او 20 مليون جنيه او 2 مليار جنيه يدفع نفس السعر 22.5% . هل يحقق ذلك العدالة الضريبة المطلوبة؟! أم يدفع للمزيد من التهرب الضريبي الذي يقدر البعض قيمته بأكثر من 100 مليار جنيه سنوياً . وهناك دراسات تبرهن علي أضعاف هذا الرقم. وما هو أعلي سعر للضريبة في مختلف بلدان العالم!؟

لم يكتفي غياب العدالة بذلك بل اعتمد في بداية العمل بلقانون 91 لسنة 2005 علي تقديم إقرار ضريبي سنوي لمصلحة الضرائب ، علي أن يتم فحص 20% من الملفات عشوائياً كل سنة لمدة خمس سنوات وليس فحص دوري كل سنة . وإذا تم اختيار ملف في العينة وثبت التلاعب في الإقرار يوقع عليه غرامة. لكن إذا صادف ولم يتم اختيار ملف ممول يعد إقرار مزور ومخالف للحقيقة بعد خمس سنوات يحصن الإقرار ويضيع حق الدولة. هل هذه عدالة!؟!!

وفي عهد الرئيس المخلوع محمد مرسي صدر القانون 11 لسنة 2013 بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 . وتم إلغاء الفحص بالعينة للممول الصغير الذي لا يمسك دفاتر منتظمة فقط. ولذلك أصبح أصحاب المنشآت في الاقتصاد غير الرسمي خاضعين لفحص سنوي لإقرارتهم وإذا ثبت وجود خطأ تطبق عليهم غرامة بأثر رجعي . فهل تساهم هذه

الإجراءات في حفز الاقتصاد غير الرسمي علي التسجيل والخضوع لأنظمة الضرائب والتأمينات الاجتماعية اما تساعد علي المزيد من التهرب الضريبي.

نحن في بلد يدفع فيه أصحاب المهن الحرة 1.4 مليار جنيه ضريبة دخل و 14.2 مليار ضريبة أرباح تجارية وصناعية ويدفع فيه الموظفين والعمال 32.8 مليار جنيه ضريبة أجور ومرتببات و 3.6 مليار جنيه دمغة اجور ومرتببات.نحن نتعامل مع نظام ضريبي لا يحاسب اصحاب الشاليهات السياحية والشقق المغلقة ولا توجد به ضريبة علي الثروة والغني ضرائب الشركات والايولة إرضاء لكبار الملاك بينما يفرض ضريبة علي التوك توك والترسيكل فهذا هو أفضل تجسيد للعدالة الضريبية.

ففي تعليمات المحاسبة الضريبة لعام 2017 تم تقدير ضريبة مقطوعة علي وسائل النقل الخفيف بواقع 150 جنيه تحت حساب الضريبة التي لا يعلم الا الله كم سيكون سعرها . هل هذه عدالة ضريبية؟! وهل يؤدي ذلك إلي تطوير الاقتصاد غير المنظم ودمجه في الاقتصاد المنظم بما يحفظ الحقوق للأطراف الثلاثية الدولة وصاحب المشروع والعمال.

يتضح من خلال تشريعات الضرائب الحالية مايلي:

- لا يوجد أي شكل لتقدير الابعاء الاقتصادية والاجتماعية للمول الصغير ، وفي ظل قوانين الايجارات الجديدة واسعار الكهرباء والمياه والوقود يجبر النظام الضريبي صغار الممولين علي التهرب لكي لا يخضعوا لسكين التقديرات التعسفية التي لا تراعي ظروفهم الاجتماعية وابعائهم العائلية والتضخم والمتغيرات الاقتصادية.
- تحرص الدولة علي كبار الممولين وتوفر لهم التسهيلات والاعفاءات والرعاية ولا يجد الممول الصغير نظام ضريبي يراعي ظروفه وقدرته المادية واذا خضع لخصم مبلغ مقطوع يصبح أشبه بالجباية التي تساوي بين الجميع بغض النظر عن إمكانياتهم وقدراتهم.
- تعاني مصر من غياب ثقافة الفواتير والثقافة الضريبية ومجتمع يعاني 40% من سكانه أمية أبجدية ويطالب صغار مموليه بإمساك دفاتر منتظمة دون ان تقدم له الاستشارات اللازمة ودون ان يجد نظام ضريبي يراعي خصوصيته ويحفزه علي النمو والتطوير.

يحتاج الاقتصاد غير الرسمي إلي معاملة خاصة ودعم و ضمانات لكي يمكن تحويله الي الاقتصاد الرسمي بما يساهم في انخراطه ضمن عملية التنمية ويساهم في تطوير إدائه وتوفير الاعفاءات والحماية اللازمة له وللعاملين فيه. كما ان غياب العدالة الضريبية كارثة تحتاج لتعديل التشريعات القائمة وتوفير التوعية اللازمة لأصحاب المشروعات في الاقتصاد غير

الرسمي وتقديم الاستشارات المحاسبية والضريبة لهم بما يساهم في مساعدتهم علي إمساك دفاتر محاسبية منتظمة ودعمهم وحمايتهم. وعمل حساب حقيقي للاعفاءات الضريبية والمصروفات يراعي قوانين الاجارات الجديد وتكلفة النقل والاعباء الحقيقية التي يتحملها صاحب المشروع الصغير لكي لا يضطر لتقديم بيانات غير حقيقية ليتهرب أو يحصل علي أقصى إعفاء ممكن.

كما توجد ضرورة لتعديل اسعار الضريبة ومدى كل شريحة وسعر الضريبة وعمل نظام ضرائب تصاعدية كخطوة أساسية علي طريق تحقيق العدالة الاجتماعية. ومنح اعفاء للأعباء الاقتصادية والاجتماعية ما بين 36 إلي 48 ألف جنيه. كما ان التفاوت في تكاليف المعيشة بين الريف والحضر يجب ان تراعي في حساب المصروفات والايرادات لكي نصل الي تقديرات حقيقية يمكن ان نبني عليها الخطط والسياسات ونزيد الحصيلة الضريبية الطريق الوحيد لتمويل التنمية.

إن الاقتصاد غير الرسمي يحتاج إلي تعامل مختلف ونظرة تدمجه ضمن خطط التنمية وتدعم نموه وتطوره وتوفر له أنظمة حماية ورعاية اجتماعية ونظام ضريبي مرن يحفظ حق الدولة ويراعي وضع ممولي الاقتصاد غير المنظم ويدعم استدامة التشغيل وتوفير شروط العمل اللائق.

إلهامي الميرغني

المصادر

- (1) منظمة العمل الدولية – جنيف – العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم – صفحة 2-5.
- (2) ريم عبد الحليم – الاقتصاد غير الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر – مركز المشروعات الدولية الخاصة – صفحة 1.
- (3) ريم عبد الحليم – مصدر سابق – صفحة 16-17.
- (4) الأهرام - 2.4 تريليون جنيه حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب العقارات غير المسجلة وفقا للخبير العالمي دوسوتو وتريليون جنيه وفقا لرأس المال المتداول حسب اتحاد الصناعات – 26 مارس 2013 .
- (5) عمرو عدلي – أساطير اقتصادية : دمج القطاع غير الرسمي – الشروق – 19 ديسمبر 2014.
- (6) عمرو عدلي – أساطير القطاع غير الرسمي – عربات الفول – الشروق – 23 أبريل 2015.
- (7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة السنوية المجمع لبحث القوي العاملة عام 2014 – إصدار أبريل 2015 – مرجع رقم 17-12421-2014 – جدول (ز) .
- (8) التحليل والنسب المئوية تم حسابها بمعرفة الباحث .